
اسم المقال: المفاضلة بين الاستعمالات اللغوية بحكم الأجدود في خطاب سيويه وأثرها في الدرس اللغوي العربي القديم
اسم الكاتب: سيف الدين الفقراء، سارة عبدالمجيد الزبيدي
رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/9456>
تاريخ الاسترداد: 2026/07/10 08:44 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة علمية محكمة



المفاضلة بين الاستعمالات اللغوية بحكم الأجداد في خطاب سيبويه وأثرها في الدرس اللغوي العربي القديم.

سيف الدين الفقراء⁽¹⁾

سارة عبدالمجيد الزبيدي⁽²⁾

تاريخ القبول: 2024-06-29

تاريخ الاستلام: 2023-12-09

ملخص البحث:

يدرسُ البحثُ المفاضلة بين الاستعمالات اللغوية بحكم الأجداد في خطاب سيبويه وأثرها في الدرس اللغوي العربي القديم؛ فالأحكام التقييمية من السمات البارزة في النظرية النحوية، وهي أحكام تنوعت في الدرس اللغوي بين القبول والرفض والنقد، وتشيع في كتاب سيبويه الذي أرسى دعائم هذا النهج في النظر اللغوي

تتبع مشكلة البحث من عدم وجود دراسة خاصة تتناول موضوع المفاضلة في الأحكام التقييمية، وجلّ ما كُتب عن هذا الموضوع جاء ضمن دراسة الأحكام التقييمية عامّة ومصطلحاتها، وعن النقد اللغوي في العربية، دون إفراد المفاضلة بين الاستعمالات ببحث مستقل، أو تخصيص حكم الأجداد بدراسة خاصة في باب المفاضلة.

أخذ البحث من المنهج الوصفي التحليلي أداة في البحث من خلال استقراء مظاهر المفاضلة بالحكم التقييمي أجداد عند سيبويه، وتصنيف الاستعمالات اللغوية الموسومة به، وتحليلها وبيان مظاهر هذا الحكم، وكشف معاييرها

وتتمثل أهداف البحث في إبراز المفاضلة في الأحكام التقييمية عند سيبويه، وبيان مفهوم الأجداد لغة واصطلاحاً، وتعرّف مراحل تطوّر نشأة هذا الحكم حتى عهد سيبويه، وتبيّن مظاهر استعماله في الدرس اللغوي عند سيبويه، واستخلاص معايير المفاضلة بهذا الحكم.

وتتلخص أهمية البحث في كونه يدرس المفاضلة بحكم الأجداد بين الاستعمالات اللغوية في البنى الصرفية والنحوية عند سيبويه، وفيه بيان لمعايير إصدار هذا الحكم عنده، وهو يفاضل بين الاستعمالات اللغوية، وفي البحث تأصيل للمصطلح وبيان ظروف نشأته الأولى في الدرس النحوي.

الكلمات الدالة: المفاضلة، الأجداد، التقييم اللغوي، سيبويه، النقد اللغوي.

(1) كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة الشارقة (الشارقة - الإمارات العربية المتحدة) salfuqara@sharjah.ac.ae

(2) كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة الشارقة (الشارقة - الإمارات العربية المتحدة)

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد الأنبياء والمرسلين، وعلى آل بيته، وأصحابه الأطهار، وعلى تابعيه، أما بعد:

عندما أدلى المستشرق كارتر بدلوه في مسألة أوليّة النحو العربيّ وأصالته، استند في رأيه إلى مسألة تأثر سيبويه بالمصطلحات الفقهية؛ لأنّه بدأ حياته طالباً لعلم الفقه، فبرزت عنده مصطلحات فقهية، مثل: حسن وقبيح، ومستقيم ومحال، وأنّ سيبويه أعطاهها مفهوماً نحويّاً تقنياً، وسار المستشرق (Gwynne) على خطى سيبويه في هذا التأثير؛ إذ رأى حسب إحصاء جيرار تروبو أنّ مصطلح القياس ورد عند سيبويه مئتين وست مرات، ومصطلح (أولى) إحدى وثمانين مرة، و(أقيس) ست عشرة مرة، و(أحرى) خمس مرات، و(أجدر) خمسين مرة. (جدامي، 2016، ص 48 - 49).

من هنا نبعت مشكلة البحث؛ فشيوع الأحكام التّقويميّة -بغض النظر عن أصولها الفقهية- مسألة لا تحتاج نقاشاً من حيث سعتها في كتاب سيبويه، وفي الفكر النحويّ بعامّة، وثمّة دراسات ليست قليلة في هذا الباب في العصر الحديث أشرنا إليها في هذا البحث، ولكنّ هذه الدراسات أغفلت -إلا بعضها- مسألة المفاضلة في هذه الأحكام، ولم تُفرد حكم الأجود في المفاضلة على شيوعه بدراسة خاصّة به تكشف أبعاده في الدرس اللغويّ، فماذا يعني هذا الحكم في المفاضلة اللغويّة؟ وكيف نشأ؟ وما مظاهر استعماله في الاستعمالات؟ وما معايير إصداره عند سيبويه؟

تتجلى أهميّة البحث في تأصيل مفهوم مصطلح الأجود وبيان إرهاصات نشأته وتطوّره حتى سيبويه، وعرض مظاهر استعماله في تقويم الاستعمالات اللغويّة، لاستخلاص المعايير التي بنى عليها سيبويه هذا الحكم، وبيان منهجه في ذلك؛ لتكون هذه الدراسة منهجاً لدراسة أوسع تتعلّق ببحث المستويات اللغويّة والمفاضلة بين أحكامها التّقويميّة والمقارنة بين الأحكام.

والهدف الذي سعى البحث إلى تحقيقه هو الكشف عن الاستعمالات اللغويّة المعنيّة بهذا الحكم عند سيبويه، وتصنيفها وتحليلها، وربطها بمسألة الأفضلية في المستويات اللغويّة، للوقوف على ضوابط إصدار الأحكام وبيان مسوغاتها، زيادة على السعي لمعرفة نشأة الحكم التّقويميّ ودور النحاة المتقدمين في ترسيخ نهج التّقويم اللغويّ في الدرس اللغويّ.

اتّخذ البحث من المنهج الوصفيّ أداة من خلال استقراء المسائل اللغويّة التي وسمها سيبويه بحكم الأجود، وتصنيفها في بنى لغويّة وأخرى نحويّة، وتحليلها، والربط بين هذه الأحكام والمعايير التي استند إليها سيبويه في إصدارها للوصول إلى ضوابط هذا الحكم عند سيبويه.

نال موضوع الأحكام التّقويمية اهتمام بعض الدراسات، ولامس بعضها حكم الأجدود بايجاز، ومن هذه الدراسات: كتاب (منهج سيويه في التّقويم النّحوي) لمحمد كاظم البكاء 1989، ودراسة زهير سلطان (المواخذات النّحوية حتى نهاية المئة الرابعة) جامعة قارونس، 1994، وخصّه نزار بنيان بمبحث مختصر في كتابه (الأحكام التّقويمية في النّحو العربي) 2011، وثمة إشارات إليه في كتاب (الأحكام النوعية والكمية في النّحو العربي) لصباح السامرائي 2012م. وجاء أيضاً باختصار في رسالة سلامة السراحين (أحكام التّقويم اللغوي في القراءات القرآنية) 2014، حيث عرض جملة من مظاهر هذا الحكم في القراءات. وقد ورد هذا الحكم أيضاً في دراسة محمود الريامي (المصطلحات التّقويمية في النظرية النّحوية) 2017، فأشار إليه من حيث المفهوم والدلالة باختصار. وتوجد رسالة بعنوان (المفاضلة بين اللغات في كتاب سيويه) للبنى العطاوي، الجامعة الهاشمية، 2010، تناولت المفاضلة بين اللهجات على المستوى النّحوي، والمفاضلة بين اللهجات صوتياً وصرفياً، وثمة رسالة ماجستير حول إبرام الحكم النّحوي عند سيويه، لرعد الإبراهيمي، بجامعة الإسراء، عمّان، 2021، تناولت مسألة الحكم النّحوي وأصول إبرامه عند سيويه.

لم نجد دراسة خاصة بحكم الأجدود تفضيلاً في النّحو العربي إلا دراسة (الأجدود نحويّاً في كتاب سيويه) لرعد سليمان، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، 2022، وهي خاصة بترجيحات سيويه عندما يذكر وجهين إعرابين ثم يقول: والرفع أجدود أو النصب أجدود، ولهذا تميّز البحث عن الدراسات الأخرى باختصاصه بحكم الأجدود نشأة ومفهوماً ومظاهر ومعايير عند سيويه، وإبراز مسألة المفاضلة بين الأحكام التّقويمية بالاعتماد على كتاب سيويه مدونة للدراسة.

اقتضت طبيعة البحث وموضوعه تقسيمه في موضوعات ثلاثة:

- المهاد المفاهيمي: المفاضلة، والأجدود.
- نشأة حكم الأجدود حتى عهد سيويه.
- الاستعمالات اللغوية الموسومة بحكم الأجدود عند سيويه.

خلص البحث إلى بيان مفهوم حكم الأجدود، وصلته ببعض الأحكام التّقويمية التي تدور في فلكه، وبيّن أيضاً نشأة حكم الأجدود قبل سيويه وتطوّره عنده، وأبرز معايير سيويه في إصدار حكم الأجدود على المسائل اللغوية، وتتمثّل في الشيوخ والكثرة، والأصل والفرع، والقياس والاطراد، واتفاق اللفظ والمعنى أو تشاكلهما، وصحة المعنى والدلالة، والبعد عن اللبس، وكانت مراعاة صحة البنية اللغوية للفظ، وتحقيق القواعدية للبنى التركيبية حاضرة في هذه المعايير

• المهاد المفاهيمي: المفاضلة، والأجود:

1. المفاضلة لغة واصطلاحاً

جاء في (لسان العرب) أنّ الفضل والفضيلة ضدّ النقص والتقصية، والتفاضل بين القوم: أن يكون بعضهم أفضل من بعض. وفضلته على غيره تفضيلاً إذا حكمت له بذلك أو صيرته كذلك، والمفاضلة مصدر فاضل أي فضل شيئاً على آخر. (ابن منظور، 1997، ج11، ص525).

فصل الزبيدي في معنى التفضيل بقوله: "وفضله على غيره تفضيلاً: مزاه أي أثبت له مزية، أي خصلة تميزه عن غيره، أو فضله: حكم له بالتفضيل، أو صيره كذلك، وقوله تعالى: (وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) (الإسراء:70) ... والتفاضل: التمازي في الفضل، وهو التفاضل من المزية، والتفاضل بين القوم: أن يكون بعضهم أفضل من بعض. وفاضلني ففضلته أفضله فضلاً: غالبني في الفضل فعلبته به، وكنت أفضل منه". (الزبيدي، 2001، ج30، ص171)

وهذا المعنى اللغوي هو الذي يرتبط بموضوع البحث؛ فالمفاضلة تعني الموازنة بين استعمالين، وتفضيل أحدهما على الآخر، وإعطاءه مزية عليه، وفي العادة تكون هذه المفاضلة في الإيجابيات، ولكن في الأحكام التقويمية اللغوية تكون في الإيجابيات أو في السلبيات مثل القبيح والأقبح، والرديء والأردأ، والبعيد والأبعد، والضعيف والأضعف، وهذا يعني أنّ المفاضلة في الأحكام لا تعني دائماً ذكر مزية المفضل، أو ذكر ما هو أفضل، بل قد تسير باتجاه عكسي وهو الموازنة؛ (أي: وصفها بأنها وضعية) في وصف الاستعمالات اللغوية

وليست المفاضلة مصطلحاً نحويّاً له مفهوم خاص في الدرس اللغوي، بل هي ظاهرة منهجية في مصنفات العلماء وفكرهم النحوي، فهي نوع من الموازنة والمقارنة بين أمرين واختيار أحدهما، فالتعريفات التي توجد في الدرس اللغوي تتحدث عن الموازنة في النقد الأدبي، والموازنة النقدية التي تعني "المفاضلة بين شاعرين، أو كاتبين، أو عمّلين أدبيين، أو أكثر للوصول إلى حكم نقدي" (مطلوب، 2001، ص412). وعُرّفت الموازنة في الأدب بأنها إقامة مقارنة بين أدبيين أو أثرين أدبيين أو فكرتين (يعقوب، وعاصي، 1987، ص1205).

استعمل العلماء مصطلحات مرادفة للمفاضلة مثل الموازنة، وفي هذا الموضوع دراسات كثيرة لا سيما الموازنة بين الشعراء التي حظيت بمصنفات قديمة وحديثة مثل الموازنة بين الطائيين. ومن المصطلحات المستعملة الاختيار؛ وهو مصطلح يقوم على المفاضلة ثم الترجيح، وهذا موضوع فيه دراسة مفصلة تغني عن الخوض فيه (هبشان، 2016، ص321).

وبناء على ما سبق يمكن القول: إنّ المفاضلة في الأحكام التّقيميّة تعني المقارنة والموازنة بين الاستعمالات اللغوية في البنى والتراكيب، واختيار أحدها وتمييزه عن البقية، وإصدار حكم بأفضليّة أحدهما على الآخر؛ وقد تكون المفاضلة بين استعمالات لغويّة مقبولة؛ فتدخل المقارنة في باب المفاضلة الإيجابيّة، مثل أبين وأولى وأحسن وأجود وأقوى وأفضل وأعرب، وأفضل، أو قد تكون بين استعماليّن لغويين ضعيفين أو مرفوضين أو أكثر فتدخل في باب الموازنة إن جازت التسمية؛ فهي في باب المقارنة السلبية، نحو: أردأ وأضعف وأبعد وأقبح وأفحش، وثمّة نوع ثالث من الموازنة يقوم على المقارنة بين استعماليّن لغويين أحدهما مقبول؛ فيحكم له بالجودة، والآخر مرفوض أو ضعيف؛ فيحكم له بالضعف أو الغلط أو البعد أو الفساد أو غير ذلك من الأحكام المرذودة.

إذاً المفاضلة في الأحكام تعني الموازنة بين الاستعمالات اللغوية الحسنة المقبولة والفسيحة ومستويات أخرى أدنى قبولاً أو مرفوضة، وهذه المفاضلة قد تكون لأسباب لغويّة، أو لأسباب ذوقية انطباعية غير معلّلة بمعيّار لغويّ، مثال ذلك ما نصّ عليه سيبويه: "واعلم أنّ ما كان يُجمع بغير الواو والنون نحو حَسَنٍ وحِسان، فإنّ الأجدد فيه أن تقول: مررتُ برجلٍ حِسانٍ قومُه. وما كان يُجمع بالواو والنون نحو منطلقٍ ومنطلقين، فإنّ الأجدد فيه أن يُجعل بمنزلة الفعل المتقدم، فتقول: مررتُ برجلٍ منطلقٍ قومُه" (سيبويه، 1988، ج2، ص43).

فحكم سيبويه بالأجدد مفاضلةً لا تلغي صحة الوجه الآخر من الاستعمال. ويفهم من كلام سيبويه جواز القول: مررتُ برجلٍ حِسانٍ قومُه، ومررتُ برجلٍ منطلقين قومُه، غير أنّ الأفضلية في الاستعمال لما حكم عليه بالأجدد، لأسباب تتعلّق بالمطابقة أو عددها بين العامل والفاعل.

ولا بأس ونحن بصدد تأطير مفهوم المفاضلة في الأحكام التّقيميّة أن نُبرز بعضاً من أبعاد هذه القضية في النحو العربيّ؛ فمصطلحات المفاضلة شاعت في الأحكام التّقيميّة في الدرس اللغويّ، وهي: أحسن، أفضل، أولى، أظهر، أبين، أقرب، أحبّ، أجود، أرجح، أظهر، أكثر، أوجب، أعرب، أقيس، أسهل، أعجب، أوضح، أحرى، أعرف، أشهر، وأجرى، وأسوغ، وأجدر، ويقابلها أحكام نقديةً مرذودة مثل: أقبح، أبعد، أردأ، أضعف، أشد، أقلّ، أسوأ، أخبت، أفحش، أفسد، خلاف الأولى.

وثمّة سمات تبرز في هذه الأحكام نعرّج عليها باختصار يقتضيه المقام، ومنها:

1. يقوم قسم منها على ثنائيات تعكس إدراك النّحاة للمستويات الاستعماليّة والموازنة بينها، فيوجد في الأحكام: حسن وأحسن، وظاهر وأظهر، وبينّ وأبين، وقريب وأقرب، وجيد وأجود، وراجح وأرجح، وكثير وأكثر، وواجب وأوجب، وعربيّ وأعرب، ومقيس وأقيس، وسهل أسهل، وعجيب وأعجب، وواضح وأوضح، وحرّيّ وأحرى، وسائغ وأسوغ، وهذه

الثنائِيَّة تبرز في الأحكام المردودة أيضاً مثل: قبيح وأقبح، وبعيد وأبعد، ورديء وأردأ، وضعيف وأضعف، وشاذّ وأشدّ. وقليل وأقلّ، وسيئ وأسوأ، وخبيث وأخبث، وفاحش وأفحش، وفاسد وأفسد.

ومن أمثلة ذلك في الكتاب ما ذكره سيبويه في أبنية الفعل المضارع، نحو قوله: "وقد بنوا فَعَلَ على يَفْعَل في أحرف، كما قالوا: فَعُل يفعل فلزموا الضمة، وكذلك فعلوا بالكسرة فشبّه به. وذلك حَسِب يحسب، ويُس يبئس، ويبس يبئس، ونعم ينعم... والفتح في هذه الأفعال جيد، وهو أقيس" (سيبويه، 1988، ج4، ص39). فالكسر عند سيبويه نمط قياسي وإن عدّه بعضهم شذوذاً، ولكنّ المغايرة أقيس عنده في هذه الأفعال.

2. ثمة تفاوت بين في شيوع هذه الأحكام في الدرس اللغويّ؛ فبعضها غزير الانتشار في المصادر اللغويّة، مثل: جيد وأجود، وحسن وأحسن، وقبيح وأقبح، وبعضها متوسط الشّيوخ مثل بعيد وأبعد، وبعضها محدود الاستعمال مثل: أحرى وأعرب وأجدر وأسوَج.

3. توجد طائفة من الأحكام استند العلماء إلى معايير في إصدارها، وقسم منها لا يخلو من الانطباعة والذوقية التي لم يعزّرها العلماء بتعليل يفسرون به مسوِّغ الحكم الذي أصدره، والذوقية في الأحكام فيها دراسات تغني عن الشرح فيها، منها دراسة عيبر عيسى الموسومة بـ (أثر الذوقية في النظر النحويّ)، مجلة الجامعة العراقية، 2021، ودراسة عمر محمد الموسومة بـ (الذوق اللغويّ وأثره في اللغة)، مجلة كلية التربية الأساسية، 2008.

4. يوجد قسم كبير من هذه الثنائيات تستند إلى ضوابط ومعايير لغويّة، مثل: القياس والسماع، والأصل والفرع، والكثرة والشّيوخ، ومراعاة اللفظ والمعنى، والحمل على الظاهر.

5. لقد انبثقت الأحكام التّقويمية عند سيبويه ومنها حكم الأجود من استقرار نظرية المستويات في فكر سيبويه الذي تحدّث عن هذه المستويات في مفتح كتابه في باب الاستقامة من الكلام والإحالة، وأشار فيه إلى أنّ الكلام فيه ما هو مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. (سيبويه، 1988، ج1، ص25).

2. مفهوم الأجود:

تدلّ لفظ (الجود) على معان كثيرة في اللغة منها: الحُسن والكثرة، و(الجيد): نقيض الرديء، "ويقال: هذا شيءٌ جيدٌ بين الجودة والجودة، وقد جاد جوده وأجاد: أتى بالجد من القول أو الفعل، ويُقال: أجاد فلانٌ في عملِهِ وأجود وجادَ عملُهُ يَجود جوده" (ابن منظور، 1997، ج3، ص135).

وصيغة أجود تأتي للمفاضلة أو التعجب، ولها دلالات حسب الاستعمالات اللغوية، فهي بمعنى أكرم وتُستق من الجود الذي بمعنى الكرم، أو قد تدلّ على معنى الأحسن من الجودة، وثمة معانٍ أخرى نصّ عليها العلماء (ابن منظور، 1997، ج3، ص136)

والمفهوم الاصطلاحيّ لحكم الأجود يدلّ على مستوى من المفاضلة بين استعمالات لغوية يجيزها النظام اللغويّ، وتُميّز أحدهما عن الآخر وصار له ميزة تؤهله ليكون الأفضل، وهذه المفاضلة ترجع لأسباب لغوية معيارية، أو لأسباب ذوقية انطباعية، ففي قول سيويه: "واعلم أنّ ما كان يُجمع بغير الواو والنون نحو حسنٍ وحسان، فإنّ الأجود فيه أن تقول: مررتُ برجلٍ حسانٍ قومه. وما كان يُجمع بالواو والنون نحو منطلقٍ ومنطلقين، فإنّ الأجود فيه أن يُجعل بمنزلة الفعل المتقدم، فتقول: مررتُ برجلٍ منطلقٍ قومه" (سيويه، 1984، ج2، ص43). فالأجود في هذا الموضوع تفضيل لا يتعارض مع صحة الاستعمال الآخر، ولكنه يعطي لأحدهما أفضلية على الآخر، لمعايير تتعلّق بقياس العمل وإفراد الفعل مع مرفوعه الجمع.

نظر سيويه في الاستعمالات اللغوية من منظور تقويميّ يقوم على المفاضلة والترجيح بينها، حتى غدا ذلك منهجاً له في التّقويم اللغويّ، وسارت عنده الأحكام في اتّجاهين كميّ ونوعيّ، فالكميّ مثل: كثير وأكثُر وقليل ونادر، ونقديّ نوعيّ مثل: حسن وجيّد وضعيف وعربيّ جيّد، ومحال وقبيح، وهذا النهج في المفاضلة أصبح سمة من سمات التفكير التّحويّ فيما بعدُ عند اللغويين، وهذه مسألة نالت من البحث ما نالت عند صباح السامرائي في كتابه (الأحكام النوعية والكمية في النّحو العربيّ)، وكذلك نزار حميداي في كتابه (الأحكام التّقويمية في النّحو العربيّ)

وحظيت هذه الأحكام بدراسات أخرى منها: البكاء، محمد (1989) منهج سيويه في التّقويم التّحوي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، وياقوت، محمود، (2018) التراكيب غير الصحيحة نحويّاً في الكتاب لسيويه (ط2)، دار المعرفة الجامعية. والمعموري، حسن (2015) نقد الوجه النّحوي في إعراب القرآن الكريم، دراسة تأصيلية. مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، ع (23). والمصاروة، جزاء (2015) المستوى الثاني من مستويات الاستعمال اللغويّ عند سيويه، مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، 42(1). والمصاروة، جزاء (2015) الاستعمال اللغويّ القبيح، دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيويه، مجلة العلوم الإنسانية، الكويت، ع (25). والراجحي، حنان (2013) الأحكام المعيارية في التّقييد التّحويّ بين ابن جني وابن هشام دراسة نظرية تطبيقية (حكم الرّاجح أنموذجاً)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 10(1)

إنَّ الحكم النوعيَّ في التَّوْجِيهِ اللُّغَوِيِّ قَلَّمَا يَنْفَكُ عَنِ الْحُكْمِ الْكَمِّيِّ؛ فَقَدْ يَكُونُ مَعْيَارَ الْحَسَنِ وَالْجُودَةِ وَالرِّدَاءَةِ وَالْقَبْحِ مُسْتَنْدًا إِلَى دَرَجَةٍ مِنَ الشُّيُوعِ أَوْ عَدَمِهِ، كَقَوْلِهِمْ: عَرَبِيٌّ كَثِيرٌ، أَوْ قَلِيلٌ قَبِيحٌ، أَوْ نَادِرٌ رَدِيٌّ، أَوْ قَوْلِهِمْ: الْغَالِبُ وَالْأَغْلَبُ، وَالْأَكْثَرُ وَالْأَفْشَى.

بَرَزَ الْحُكْمُ بِالْأَفْضَلِيَّةِ مِنْ خِلَالِ الْوَصْفِ بِحُكْمِ أَجُودٍ عِنْدَ سَبَبِيَّوِيهِ بِالْاعْتِمَادِ عَلَى ضَوَابِطِ لُغَوِيَّةٍ فِي نِظَامٍ نَحْوِيٍّ يَبِيحُ تَعَدُّدَ الاسْتِعْمَالَاتِ وَتَنَوُّعَ أَوْجِهَ الْإِعْرَابِ، وَتَسْمَحُ الْمَعْيَارِ بِالْمُفَاضَلَةِ بَيْنَ هَذِهِ الاسْتِعْمَالَاتِ، وَهَذَا الْأَمْرُ بَرَزَ فِي مَسْأَلَةِ الْمُفَاضَلَةِ بَيْنَ الْحَمْلِ عَلَى اللَّفْظِ أَوْ عَلَى الْمَعْنَى، (سَبَبِيَّوِيهِ، 1984، ج1، ص170). وَاسْتَنْدَ سَبَبِيَّوِيهِ أَيْضًا عَلَى ضَوَابِطِ الْكَثْرَةِ وَالشُّيُوعِ أَيْ الْمَعْيَارِ الْكَمِّيَّةِ فِي بِنَاءِ الْحُكْمِ التَّفْضِيلِيِّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ فِي وَصْفِ الاسْتِعْمَالَاتِ اللَّغَوِيَّةِ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: إِبِلٌ حَمْضِيَّةٌ الَّتِي تَأْكُلُ الْحَمْضَ، وَقَدْ يَقُولُونَ: حَمْضِيَّةٌ، وَيَصِفُ سَبَبِيَّوِيهِ الاسْتِعْمَالَ الثَّانِيَّ بِأَنَّهُ أَجُودٌ وَأَكْثَرُ وَأَقْبَسُ فِي كَلَامِهِمْ (سَبَبِيَّوِيهِ، 1984، ج3، ص336).

فَحُكْمُ الْأَجُودِ حُكْمٌ تَقْوِيْمِيٌّ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَأْتِي لِلدَّلَالَةِ عَلَى مِيزَةِ مِنَ الْفَصَاحَةِ وَالْقِيَاسِ لِمَا يَحْكُمُ لَهُ بِالْجُودَةِ، وَيَدُلُّ عَلَى أَفْضَلِيَّةِ اسْتِعْمَالِ عَلَى اسْتِعْمَالٍ آخَرَ فَصِيحٌ، وَهَذِهِ الْأَفْضَلِيَّةُ قَدْ تَعْتَمَدَ عَلَى ضَابِطِ لُغَوِيٍّ كَالْقِيَاسِ، وَالْفَصَاحَةِ، وَالشُّيُوعِ وَالْكَثْرَةِ، أَوْ تَكُونُ انْتِبَاعِيَّةً ذَوْقِيَّةً تَفَاضَلُ بَيْنَ تَنَوُّعَاتٍ مِنَ الاسْتِعْمَالَاتِ الْمَقْبُولَةِ وَالصَّحِيحَةِ.

إِنَّ الْمُفَاضَلَةَ بِالْأَجُودِ قَدْ تَسْتَنْدُ إِلَى مَعْيَارٍ لُغَوِيٍّ يَمْنَحُ هَذَا الاسْتِعْمَالَ هَذَا الصِّفَةَ مَعَ وُجُودِ أَوْجِهٍ فَصِيحَةٍ أَقْلَ جُودَةٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ؛ فَفِي مَسْأَلَةِ الْوَصْفِ الْمُنْفِيِّ بِ (لَا) نَحْوَ قَوْلِهِمْ: لَا دَاعِي إِلَى اللَّهِ لَكَ، يَجُوزُ أَنْ يَأْتِيَ التَّنْوِينُ، أَوْ بِتَرْكِ التَّنْوِينِ، فَالْأَوَّلُ عَلَى الْإِعْمَالِ، وَالثَّانِي عَلَى قِطْعِهِ عَنِ الْعَمَلِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُمْ: لَا ضَارِبًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَكَ؛ إِذْ يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ: عَلَى عَمُومِ نَفِي الضَّارِبِينَ، وَعَلَى خُصُوصِ نَفِي ضَارِبِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ إِذَا نَصِبْتَ بِالتَّنْوِينِ. وَقَدْ عَلَّلَ الرَّمَانِيُّ الْمُفَاضَلَةَ فِي الْأَوْجِهِ الْجَائِزَةِ فِيهِ، وَهِيَ النِّصْبُ بِالتَّنْوِينِ، وَهُوَ الْأَجُودُ، ثُمَّ النِّصْبُ بِغَيْرِ تَّنْوِينٍ، ثُمَّ الرَّفْعُ بِالتَّنْوِينِ. فَقَالَ: "وَإِنَّمَا كَانَ النِّصْبُ بِالتَّنْوِينِ أَجُودًا؛ لِأَنَّهُ أَشْكَلٌ بِالْمُوصُوفِ، وَأَجْرَى فِي الْبَابِ، وَأَشْبَهَ بِالنَّظِيرِ مِنَ النِّدَاءِ، وَأَبْعَدُ مِنَ الْكَلْفَةِ بِفِكَ الْاسْمِ مِنْ (لَا) ثُمَّ بِنَائِهِ مَعَ الصِّفَةِ. وَإِنَّمَا جَازَ النِّصْبُ بِغَيْرِ تَّنْوِينٍ مَعَ تَكْلُفِ فِكَ الْاسْمِ مِنْ (لَا)؛ طَلْبًا لِلنَّظِيرِ الْأَكْثَرِ مِنْ بِنَاءِ اسْمٍ مَعَ اسْمٍ مِنْ نَحْوِ: خَمْسَةٌ عَشْرَ. وَجَازَ الرَّفْعُ بِالتَّنْوِينِ؛ حَمَلًا عَلَى الْمَوْضِعِ؛ إِذْ كَانَتْ (لَا) مَعَ الْاسْمِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ مَوْضِعُهُ رَفْعٌ" (الرَّمَانِيُّ، 1998، ص376).

فَالْمَعْيَارُ اللَّغَوِيُّ كَانَ فَيَصِلُ فِي إِطْلَاقِ الْحُكْمِ، فَالنِّصْبُ بِالتَّنْوِينِ أَجُودٌ لِأَسْبَابٍ أَرْبَعَةٍ؛ لِأَنَّهُ أَشْكَلٌ بِالْمُوصُوفِ، وَجَازٌ عَلَى الْبَابِ أَيْ لَهُ اطِّرَادٌ، وَلَهُ نَظِيرٌ فِي بَابِ النِّدَاءِ، وَهُوَ أَبْعَدُ عَنِ التَّكْلُفِ، وَالنِّصْبُ دُونَ تَّنْوِينٍ يَجِيزُهُ النِّظَامُ النَّحْوِيُّ، وَلَكِنْ مَعَ تَكْلُفِ قِيَاسِهِ عَلَى الْمَرْكَبِ الْعَدَدِيِّ، وَالْقَوْلِ بِتَرْكِبِ الْاسْمِ مَعَ (لَا)، وَالرَّفْعِ بِالتَّنْوِينِ آخَرَ الْأَوْجِهِ وَأَقْلَهَا قَبُولًا؛ لِأَنَّهُ حَمَلٌ عَلَى الْمَوْضِعِ وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ.

إنَّ حكم الأجدود يتفاوت بين العلماء في الأخذ به، وقد يختلف باختلاف المذهب النحويّ، ففي مسألة كسر همزة إنَّ بعد القسم في حال غياب لام الجواب تفاوت العلماء في الحكم على أفضلية الفتح أو الكسر، ويلخص الشاطبيّ هذه المسألة بقوله: "وما أجاز هنا من الوجهين ليس بمذهب البصريين، وإنما هو رأي الكوفيين على ما حكاه ابن كيسان، ونحا نحوهم الزجاجيّ إذ قال: وقد أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين، واختاره بعضهم على الكسر، والكسر أجدود وأكثر في كلام العرب، والفتح جائز قياساً، فجعل أبو القاسم الفتح قياساً، وإن كان الأجدود الكسر، وذهب ابن أبي الربيع مذهبه أيضاً" (الشاطبي، 2007، ج2، ص331-332).

إننا نقدّم هذه المظاهر من الحكم بالأجدود؛ لنبيّن حدود هذا الحكم ومفهومه ومنطلقاته، وما اتّسم به من ضوابط، وهم يطلقونه على الاستعمالات اللغوية التي يمايزون بينها، ويعطون واحداً منها أفضلية وميزة تجعله يحظى بجودة وقبول أعلى من الاستعمال الآخر.

• نشأة حكم الأجدود حتى عهد سيويه:

لعلّ من أول النصوص على حكم الأجدود في المصادر التي طالعتها وجدناها عند يونس بن حبيب فيما نقله عنه سيويه من آراء؛ إذ وردت أحكام الجودة والفتح والخبث وغيرها عند يونس، ونقلها عنه سيويه، وهذه أحكام حظيت بتفصيل جيّد من محمد خير الحلواني وهو يتحدّث عن منهج يونس في المعيارية (الحلواني، 1979، ص229-220)

إنّ فكرة الأحكام كانت أظهر عند الخليل بن أحمد الفراهيدي، الذي استعمل حكم الغلط في خمسين موضعاً في معجم العين المنسوب إليه (الفقراء، 2015، ص32)، واستعمل حكم الجيد والأجدود في ستة عشر موضعاً؛ فكان حكم الأجدود حاضراً على قلّة في أحكام الخليل، وجاء نقيضاً لحكم الرديء، ومنه قوله: "الأجدود أمّحى، والأصل فيه: أمّحى. وأمّا أمّحى فلغة رديئة" (الخليل، 2007، ج3، ص314). وكذلك قوله: "أكثرت العقد واليمين: وثقته، ووكّدت لغة، والهمزة في العقد أجدود" (الخليل، 2007، ج5، ص397). "والقبص، والقبص أجدود: مجمع النمل الكثير" (الخليل، 2007، ج5، ص69)

وافترقت أحكام الخليل في الغالب إلى التعليل، والذي ظهر من الأحكام فيما أصدره منها يستند أكثره إلى معيار الأصل وكثرة الاستعمال والقياس، غير أنّ تعميم ذلك أمر غير متاح، فقد حكم الخليل على صيغة (أفعل)، وهي من المزيد، بأنّها أجدود في بعض السياقات اللغوية، والمزيد ليس أصلاً في العرف النحويّ؛ لأنّ الأصل هو المجرد، كما في قوله: "وجفّل الطلبيم، وأجفّل أجدود" (الخليل، 2007، ج6، ص129)

وبدت الأحكام التقويمية جليّة عند سيويه، فهو من رسّخ منهج التقويم النحويّ، وحظي موضوع الأحكام التقويمية عنده بدراسات متعدّدة أشرنا إليها سابقاً، وهذه الدراسات

فيها دلالة على أهمية الأحكام التّقيميّة في فكر سيبويه، فقد ورد حكم الجيد عند سيبويه في أكثر من ستين موضعاً جاءت في سياقات الأحكام التّقيميّة، وجاء حكم الأجود في ثلاثين موضعاً تقريباً، وقد يأتي هذا الحكم منفرداً أو مع مصاحبة لغويّة لحكم آخر، نحو قوله: (أجود وأحسن)، (أجود وأكثر)، (الأجود الأكثر). وورد مصطلح الأحسن حكماً تقويماً عنده في سبعين موضعاً تقريباً، ومن الصعوبة بمكان أن نجد فروقاً فاصلة بين دلالة حكم الأجود وحكم الأحسن في كثير من المسائل؛ فالوقوف على الفروق الدلالية بين الأحسن والأجود والأفضل والأولى والأقوى والأبين والأمثل يحتاج دراسة خاصة بأنماط المفاضلة تقوم على استقراء مواطن هذه الأحكام في النّحو العربيّ وتحليلها؛ لمعرفة دلالات استعمالها وضوابطها

إنّ هذا الشّيوع في حكم الأجود ونظائره من الأحكام التّقيميّة ذات الدّلالة التفاضلية مثل: أمثل، وأبلغ، وأبين، وأحسن، وأقوى الذي استعمله في ستين موضعاً تقريباً (سيبويه، 1984، ج1، ص361، ج3، ص111، ج4، ص459) يؤكّد أنّ سيبويه هو من رسّخ منهج التّقيوم في الأحكام التفاضلية في النّحو العربيّ، ولا أستبعد أن يكون ها النهج تسلل إليه من يونس بن حبيب والخليل، لا سيما أنّ سيبويه أصدر أحكاماً تقويماً لاستعمالات نقلها عن يونس وعن الخليل، وهذه مسألة أشار إليها محمود ياقوت في حديثه عن كلام العرب بين سيبويه ويونس (ياقوت، 2018، ص258)، زيادة على أنّ نقله أحكام الخليل مسألة بيّنة في الكتاب.

• الاستعمالات اللغويّة الموصوفة بحكم الأجود عند سيبويه:

إنّ حكم الأجود قطب لثنائية تفاضليّة بارزة في الأحكام التّقيميّة في الفكر النّحويّ العربيّ، فالأجود قبله الجيد، كما أنّ الأحسن يسبقه الحسن، والأقبح يقابله القبيح، والأردأ مقابله رديء، وهناك البليغ والأبلغ، والفاحش والأفحش، وهكذا، ومثل هذه الثنائية دليل على فكرة المستويات في الأحكام التّقيميّة التفاضليّة التي تستند إلى الموازنة بين المستويات اللغويّة نفسها.

برز حكم الأجود عند سيبويه في حدود ثلاثين موضعاً، وضعف هذه العدد حكم عليه سيبويه بالجيد، وجلّ هذه المواضع تتطرق من فكرة المفاضلة بين الاستعمالات اللغويّة المنبثقة من نظرية المستويات، وليبيان ذلك نسوق طائفة من مواضع هذا الحكم على سبيل الاستدلال لتبيّن مظاهر هذا الحكم في الكتاب، ورأينا أن نجعلها في قسمين لتنظيم دراسة هذه المسائل:

أ. الحكم بالأجدود على مسائل الصرف:

ذكرنا سابقاً أنّ الأجدود حكم مسبوق بحكم آخر من جنسه وهو الجيدّ، فالمفاضلة في العربية تسير في اتجاهين، إما أن تكون مفاضلة من جنس واحد مثل الطويل والأطول، والجميل والأجمل، وأما أن تكون متضادة مثل قولنا: قبيح وحسن، وجيد وريء، وقد برز النوع الأول بجلاء في حكم الجيد عند سيويه، ففي قولك: هذا قاضٍ، وهذا غازٌ، وهذا عمٌ، تريد العمي. حذفوا الياء في الوقف كما حذففت في الوصل، ووصف سيويه ذلك بأنّه الكلام الجيد الأكثر. وعقب بعد ذلك باستعمال نقله عن أبي الخطاب ويونس "أنّ بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا رامي وغازي وعمي، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين؛ لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستئثار. فإذا لم يكن في موضع تنوين فإنّ البيان أجود في الوقف" (سيويه، 1984، ج4، ص183).

فتمة سياقان للاستعمال يقرهما سيويه الأول جيدّ ويصفه بأنه كثير، والثاني أجود يوافق القياس والشبوع، وهنا تتجلى مستويات الاستعمالات اللغوية والمفاضلة بينها في فكر سيويه، فتمة مسائل صرفية بدت فيها المفاضلة عند سيويه بالحكم أجود مستنداً إلى المعيار الكمي المائل بالشبوع والكثرة، والمعيار النوعي المائل بالقياس نحو المفاضلة بين الأبنية الاسمية في قوله: "وَحَمْضِيَّةُ أجود وأكثر وأقيس في كلامهم" (سيويه، 1984، ج3، ص336). فالأجدود استند إلى معيار الكثرة أولاً ثمّ القياس، ولعلّ السبب في المفاضلة يرجع إلى أنّ (حَمْضِيَّة) فيها توالي متماتلات تنفر منه العربية، فالتخلص من هذا التوالي أقيس وأكثر وله نظائر في العربية.

إنّ معيار الكثرة للحكم بأجدود في المسائل الصرفية عند سيويه نجد له مثلاً آخر في باب تشبيه الأسماء الممدودة، فكلّ اسم ممدود منصرف هو في التشبيه بمنزلة ما كان آخره غير معتل، وذلك نحو قولنا: علباءن، وقد حكم عليه سيويه بالأجدود والأكثر قياساً بتنوعات أخرى أشار إليها "واعلم أنّ ناساً كثيراً من العرب يقولون: علباوان وحرباوان، شبّهوها ونحوهما بحمراء، حيث كان زنة هذا النحو كزنته، وكان الآخر زائداً كما كان آخره حمراء زائداً، وحيث مدت كما مدت حمراء". (سيويه، 1984، ج3، ص391)؛ فالجودة مرتبطة بكثرة الاستعمال.

ونسوق نموذجاً آخر على المفاضلة بين البنى الصرفية بحكم الأجدود عند سيويه في باب أبنية الأفعال، ففي الفعل المثال نقول: ورم يرم وورع يرع، وروى سيويه: ويورع لغة، دون إعلال، وذكر: وجر صدره يجر، ووَجِد يَجِد وجداً، وروى كذلك قولهم: يوغر ويوحّر، ونصّ على أنّ ذلك أكثر وأجدود، "يقال يوغر ويوحّر ولا يقال يورم، وولي يلي، أصل هذا يَفْعَل، فلما كانت الواو في يَفْعَل لازمة وتستنقل صرفوه من باب فَعَل يَفْعَل إلى باب يلزمه الحذف" (ابن السراج، 1996، ج2، ص418). فيورع لغة عند

سببويه، وهي خلاف القياس، والأصل أن تكون أقل جودة، ومقابل ذلك يصف سببويه بَوَعْرَ ويوَحْرَ، بالأكثر والأجود، ولم أجد لهذه المفاضلة تعليلاً عند السِّيرافي في شرحه للكتاب (ابن السراج، 1996، ج2، ص418)، وتابع ابن القطاع سببويه في الحكم على (بوَعْرَ ويوَحْرَ)، ومع ذلك يذكر طائفة من الأفعال من هذا الباب التي جاءت من باب يفعل ويفعل، وبعضها استعمل بالوجهين بالتصحيح والإعلال (ابن القطاع، 1999، ص328)، والذي يظهر لنا أن هذه تنوعات لهجية لها درجة شبيهة متساوية من الاستعمال، وهي استعمالات متداخلة يصعب المفاضلة بينها بغير ما يعززه القياس والاستعمال والشُّيوع.

إنّ تفضيل بنية فعلية على أخرى نجد له مثلاً آخر عند سببويه نقله عن يونس، يخالف ما نصّ عليه سببويه من تفضيل (يوَعْرَ ويوَحْرَ)، "وزعم يونس أنهم يقولون: كَعَّ يَكْعُ، ويكْعُ أجود، لما كانت قد تحرك في بعض المواضع جعلت بمنزلة يدَعُ ونحوها في هذه اللغة" (سببويه، 1984، ج4، ص107). فالذي يظهر من هذا النصّ ليس المفاضلة بين بنيتين من أبنية الأفعال، بل المفاضلة منوطة بالفعل نفسه، فبعض الأفعال في باب (يفعل) أجود منها في باب (يفعل)، وبعضها في باب (يفعل) أجود من (يفعل). وهذه مفاضلة ليس فيها للضوابط نصيب، فابن القطاع يذكر بوضوح التنوعات الأدائية لهذا الفعل: "وأما كَعَّ يَكْعُ فقد جاء فيه الماضي، ومن قال يَكْعُ ففتح فمن لغة من كسر، فمن قال يَكْعُ فكسر فمن لغة من فتح الماضي، ومن قال يَكْعُ ففتح فمن لغة من كسر الماضي" (ابن القطاع، 1999، ص332). وهذه التنوعات تفضي إلى ظاهرة تداخل اللغات وتركبها، وهو موضع تنبّه إليه ابن جنّي فأفرد له باباً في كتابه الخصائص، ونصّ عليه السيوطي في كتابه المزهر في علوم اللغة.

إنّ هذه التنوعات الأدائية التي تكون المفاضلة فيها بين أبنية الفعل من حيث حركة عين الفعل ذات بعد ذوقي، وهذا يؤكد لنا ما روي عن أبي زيد الأنصاري بأنّه قال: "طفت في عليا قيس وتميم مدة طويلة، أسأل عن هذا الباب، صغيرهم وكبيرهم؛ لأعرف ما كان منه بالضم أولى، وما كان منه بالكسر أولى، فلم أعرف لذلك قياساً، وإمّا يتكلّم به كلّ امرئ منهم على ما يستحسن ويستخفّ، لا على غير ذلك" (ابن درستويه، 1998، ص36).

وقد تستند المفاضلة عند سببويه بين الاستعمالات بحكم الأجود إلى معايير لهجية، "ومن ذلك قولهم: (وَدَّ)، وإنّما أصله وَدَّ، وهي الحجازية الجيدة، ولكن بني تميم أسكنوا التاء كما قالوا في فَحِذْ فَحَذْ فأدغموا، ولم يكن هذا مطرداً لما ذكرت لك من الالتباس، حتى تجشموا وَطَدَّ وَوَدَّ، وكان الأجود عندهم تَدَّةً وَطَدَّةً، إذ كانوا يتجشمون البيان. وممّا بيّنوا فيه قولهم: عِنْدَانْ، وقال بعضهم: عِنْدَانْ فراراً من هذا، وقد قالوا: عِدَانْ شبهوه بـ "وَدَّ"، وقمّا تقع في كلامهم ساكنة، يعني التاء في كلمة قبل الدال، لما فيه من النقل، فإنّما يفرّون بها إلى موضع تتحرك فيه، فهذا شاذّ مشبّه بما ليس مثله نحو يهتدي ويقتدي". (سببويه، 1984، ج4، ص482). وهذه المسألة أشار إليها صالح عجيل في بحثه الموسوم بـ

(الفرارُ اللُّغويُّ في كِتَابِ سيبويه- دِرَاسَةٌ في استقرائه واصطلاحه وعلله). (عجيل، 2014، ص374).

ومن مظاهر المفاضلة في البنى الصرفية بحكم الأجدود عند سيبويه النسبة إلى لفظ أناس، تقول: إنسانيٌّ وأناسيٌّ، لأنَّه لم يكسّر له إنسان، ثم يعقب سيبويه بالقول: وهو أجدود القولين، فسيبويه يفاضل بين قولين ليونس والخليل، وليس بين استعمالين (سيبويه، 1984، ج3، ص379)، وهذه مسألة نادرة عند النحاة المتقدمين مثل الخليل وسيبويه، لأنَّ المفاضلة بين توجيهات العلماء برزت بعد عهد سيبويه، وإن كان لها رسوبات قليلة قبل ذلك.

ومن المسائل الصرفية التي برز فيها حكم الأجدود ما جاء مستنداً إلى معيار الكثرة والقياس معاً مع إباحة الوجه الآخر في الاستعمال، ومن ذلك التنوعات الاستعمالية في بناء الفعل المضَعَّف العين واللام في البناء للمجهول، وذلك قولهم: قد ردَّ وهَدَّ، بالكسر، وثمة استعمال آخر له ميزة عند سيبويه، ونصَّ عليه بقوله: "واعلم أنَّ رُدَّ هو الأجدود الأكثر، لا يغيّر الإدغام المتحرك؛ كما لا يغيّره في فَعُلٌ وفَعِلٌ ونحوهما. وقيل ويبيع وخيف أقيس وأكثر وأعرف، لأنك لا تفعل بالفاء ما تفعل بها في فَعَلْتُ وفَعُلْتُ" (سيبويه، 1984، ج4، ص423).

ونجد هذه الحكم في مسائل من التنوعات الأدائية الصوتية مثل قضية النون وما يتعلق بها في باب الإدغام والإظهار والإخفاء، ومسائل أخرى تتعلق بالوصل والفصل؛ فسيبويه ينصُّ على أنَّ إظهار النون مع حروف الحلق أجدود وأكثر، نحو "قولك: من أجل زيدٍ، ومن هنا، ومن خلفٍ، ومن حاتمٍ، ومن عليك، ومن غلبك، ومنخلٌ" (سيبويه، 1984، ج4، ص454). وهذا يوحى بأنَّ عدم الإظهار له مظاهر من الاستعمال المقبول.

برزت الأحكام التفضيلية من خلال الحكم التقويمي أجدود في مسائل أخرى متفرقة عند سيبويه في البنى الصرفية (سيبويه، 1984، ج4، ص423، 454، 462، 464)، والملحظ العام عليها أنها تقوم على مفاضلة بين مستويات من الأداء اللغوي المقبول، وبعض هذه الأحكام يستند إلى معايير لغوية تتصل بالشيوخ والقياس والأكثر استعمالاً، وبعضها يستند إلى درجة من الانطباعة التي لم تُعزَّز بسبب للمفاضلة

ذكرنا سابقاً أنَّ حكم الأجدود نسبي بين النحاة شأنه شأن بقية الأحكام التقويمية، فما رآه سيبويه مثلاً أجدود رآه غير أقل جودة، ونسوق هنا مثلاً تطبيقياً يثبت هذا الرأي، ففي جمع (فَعَالِيلٌ أو مَفَاعِيلٌ) اليائي ثلاثة أقاويل نوجزها على النحو الآتي (المبرد، 1994، ج1، ص146):

أ. تقول من حييت: حياويّ بإبدال الياءِ واواً؛ كَرَاهِيَةَ اجْتِمَاعِ الياءات، ونظيره النَّسَبِ إلى رَحَى رَحَوِيٍّ، وهذا يفسّره قانون المغايرة الصوتية والتخلص من توالي الأمثال.

ب. ويجوز أن تبدل من إحدى الياءات همزة فتقول حَيائي، وَهُوَ اخْتِيار سَيَبويهِ، وهذا الإبدال يبيحه النظام الفنولوجي في العربيّة لتوافر شروط الإبدال.

ج. وإذا أُجريت الأشياء على أصولها فقلت في النَّسب إلى رحي: رحيي، وإلى أميّة: أميي، تركت الياء على حالها فصار البناء حَيائي، ونظيرها النَّسب إلى راية وآية؛ إذ يجوز إقرار الياء مع ياء النَّسب النَّقيليّة؛ فتقول: رايي وآيي، وهذا من مقتضيات مراعاة الأصل أو القبول بالأصل المرفوض.

وينصّ المبرد نصّاً صريحاً على جواز إبدال الهمزة واواً وهي أجود الأقاويل عنده، أمّا سيبويه فيخّار الإبدال إلى الهمزة، ويستحسن ذلك كما صرح بذلك المبرد نفسه (المبرد، 1994، ج1، ص146).

ب. الحكم بالأجود على مسائل نحويّة:

ثمّة بنى تركيبية كانت موطناً للمفاضلة في أحكام سيبويه، وهي مفاضلة تستند إلى الإقرار بصحة نمطين من التراكيب وجودتهما غير أنّ أحدهما أجود من الآخر وله ميزة عليه، ففي باب المطابقة بين مرفوع الصفة وعاملها يقرّر سيبويه أنّ ما يُجمع من الصفات بغير الواو والنون نحو حَسَنٍ وحِسان، فإنّ الأجود فيه أن تقول: مررتُ برجلٍ حِسانٍ قومُه. أي: أن يبقى جمع التفسير كما هو من حيث الجمع، والذي يُجمع منها بالواو والنون نحو منطلق ومنطلقين، فإنّ الأجود فيه الأفراد مع الفاعل، فتقول: مررتُ برجلٍ منطلقٍ قومُه (سيبويه، 1984، ج2، ص43).

أدرك سيبويه استعمالات العرب لهذا النمط التركيبي، ولمس تنوعاً في الأداء أشار إلى بعضه في الباب الذي أفرد له (مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها)، ولكنّ جموع التفسير لا تجري على الأفعال في العربيّة؛ فتبقى على هيئتها في الإسناد، بينما الصفات المشتقة تجري على أفعالها وتسير على منوالها من حيث الأفراد عند إسنادها للفاعل أو نائبه. وهنا تبرز مسألة القياس في الحكم بالأجود لقولهم: مررتُ برجلٍ حِسانٍ قومُه. وإذا كان هناك مخالفة لهذا القياس فهي ضمن دائرة الجيد من الكلام؛ لعدم اختلال المعنى، ولورود استعمالات استند إليها سيبويه في بناء قواعده

إنّ مراعاة المطابقة أو عدمها على ما فيها من تنوعات في العربيّة نجد لها مثالا آخر عند سيويه في الحكم عليها بالأجود مقابل الجيد، ففي قول الشاعر (1):

رَماني بِأمرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيّاً وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَماني

يذهب سيويه إلى جواز عدم المطابقة لدلالة المعنى تداولياً من خلال السياق، لا سيما أنّ هناك نظائر كثيرة لهذا في كلام العرب (2)، فلم يطابق الشاعر بين اسم كان ومعطوفه وبين الخبر؛ لدلالة السياق عليه، والذي عبّر عنه سيويه بقوله: "عَلِمَ أَنَّ الْمَخاطَبَ سَيَسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْأَخْرَيْنِ فِي هَذِهِ الصِّفَةِ. وَالأَوَّلُ أَجودٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَضَعْ واحداً فِي مَوْضِعِ جَمْعٍ، وَلَا جَمْعاً فِي مَوْضِعِ واحِدٍ" (سيويه، 1984، ج1، ص 75). فمعيار سيويه يستند إلى الأصل والقياس في الجودة، وهو المطابقة بين المبتدأ والخبر وما هو بحكمهما، ولكن وجود الاستعمالات للوجه الآخر، وجلاء المعنى في كلتا الحالين جعل الاستعمال غير المطابق من الاستعمالات الجيدة المقبولة.

ونجد استعمالات افتراضية تمثيلية أشار إليها سيويه تقوم على ثنائية تفاضلية ضدية أي تضع ما هو أجود مقابل ضعيف، ففي مسألة العطف بين الجمل تقول: ما زيدٌ ذاهباً، ولا مُحْسِنٌ زيدٌ، ونصّ سيويه على أنّ الرفع أجودٌ "لأنّك لو قلت: ما زيدٌ منطلقاً زيدٌ، لم يكن حدّ الكلام، وكان ههنا ضعيفاً... فلما كان هذا كذلك أجرى مجرى الأجنبيّ، واستؤنّف على حاله، حيث كان هذا ضعيفاً فيه، وقد يجوز أن تنصب" (سيويه، 1984، ج1، ص 62). والذي يعيننا من قول سيويه أنّ الأجود جاء حكماً يستند إلى صحة الربط في التركيب، وأنّ ثمة وجهاً يجيزه النظام النحوي، ولكنّه لا يخلو من الضعف. وهذا يعني أنّه ليس من الضرورة أنّ الأجود يقابل الجيد، بل قد يكون طرفاً معاكساً ونقيضاً لحكم آخر وهو الضعيف، أو القبيح، أو الفاسد، أو الرديء.

إنّ هذه الثنائية الضدية بين الأجود والضعيف نجد لها مظهراً آخر عند سيويه في باب التنازع، ففي قولهم: ضربتني وضربت قومك، "الوجه أن تقول: ضربوني وضربت قومك، فإن قلت: ضربتني وضربت قومك فجانز، وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد، كما تقول: هو أحسن الفتيان وأجملهُ وأكرمُ بنيه وأنبئهُ" (سيويه، 1984، ج1، ص 76). ويعقب سيويه على الأمر بعد إجازة التركيب الأول على قبح؛ بأنّ ترك ذلك أجود وأحسن، ثمّ

(1) الشاهد لعمر بن أحمد بن العمرد بن عامر الباهلي، أبو الخطاب. شاعر مخضرم، عاش نحو 90 عاماً. كان من شعراء الجاهلية، وأسلم، وهو من بحر الطويل. (سيويه، 1984، ج1، ص 75)

(2) مثل قول قيس بن الخطيم: نحنُ بما عندنا وأنتُ بما ... عندك راضٍ والرأي مختلف

وقول ضابئ البرجمي:

فمن يك أمسى بالمدينة رَحُلُهُ ... فإني وقياراً بها لَعْرِبُ

يعزّز رأيه بمعيار القياس، ويحتجّ له بقول للأخفش فيقول: "قال الأخفش: فهذا رديء في القياس، يدخل فيه أن تقول: أصحابك جلس، تضمّر شيئاً يكون في اللفظ واحداً. فقولهم: هو أظرفُ الفتيانِ وأجمله لا يُقاس عليه" (سيبويه، 1984، ج1، ص 80).

إنّ تنوع أوجه الأداء أتاح قدراً من الأحكام التي تميز بين الاستعمالات التركيبية؛ ففي باب الاشتغال تظهر أوجه للنصب والرفع التي يبيحها النظام النحويّ ويسمح بها المعنى، ولكن هذه الإباحة تخضع لأحكام الجودة أو القبح اعتباراً لمعايير لغويّة؛ ففي قول: ذي الرمة (الباهلي، 1982، ج2، ص 1024):

إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلَغْتِه ... فقامَ بفأسِ بينَ وصليّك جازر

ينصّ سيبويه على "أنّ النّصب عربيّ كثير، والرّفْعُ أجود؛ لأنّه إذا أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن يقول: ضربتُ زيداً وزيداً ضربتُ، ولا يُعملُ الفعلُ في مضمر، ولا يتناولُ به هذا المتناولُ البعيد. وكلُّ هذا من كلامهم" (سيبويه، 1984، ج1، ص 81-82). فالجودة هنا نابعة من أنّ الرفع أقلُّ تكلفاً من النّصب الذي يقتضي تقدير ناصب وتأويله. وهذا الحكم لجودة الرفع أكده سيبويه ووصفه بالحسن مع الجودة، وذلك في قولهم: زيدٌ لقيتُ أخاه، وإن شئتُ نصبتُ (سيبويه، 1984، ج1، ص 84).

إنّ البعد عن التقدير وتكّلف التأويل كان معياراً جلياً في فكر سيبويه، فزيادة على الفقرات السابقة نجد سيبويه يصف الحمل على الظاهر بالجودة مقابل الحمل على المعنى؛ ففي قول جرير:

جنني بمثل بني بدر لقومهم ... أو مثل أسرة منطور بن سيّار

وقول كعب بن جُعيلٍ "التّغلبى":

أعني بخوار العنان تخالهُ ... إذا راح يردي بالمُدجج أحرداً

وأبيض مصقول السطام مهتداً ... وذا خلق من نسج داود مسرداً

يبين سيبويه أنّ نصب (مثل) في قول جرير، ونصب (أبيض مصقول) في الشاهد الثاني للحمل على المعنى، "كأنه قال: وأعطيني أبيض مصقول السطام، وقال: هات مثل أسرة منطور بن سيّار، والنّصبُ في الأول أقوى وأحسن، لأنك أدخلت الجرّ على الحرف الناصب، ولم تجيء ههنا إلا بما أصله الجرّ، ولم تُدخِله على ناصب ولا رافع. وهو على ذلك عربيّ جيد. والجرّ أجود" (سيبويه، 1984، ج1، ص 170). فالحمل على المعنى عربيّ جيد عند سيبويه، ولكن الجرّ أجود؛ لأنّه حمل على الظاهر لا يحتاج إلى تقدير عامل

وتأويل نصّ، وفيه مطابقة ومشاكل بين اللفظ والمعنى، وهذا واحد من معايير سيبويه وضوابطه في إصدار الحكم التّقيميّ

إنّ هذه المشاكل بين اللفظ والمعنى في التركيب كانت أكثر وضوحاً في فكر السيرافي؛ ففي مسألة قولهم: "عجبت من ضرب زيد وعمر، هو الوجه، ويجوز (عمرًا)، وهو بمنزلة قولك: هذا ضارب زيد وعمرو، وضارب زيد وعمراً، وصار الجر أجود؛ لمشاكله اللفظيين، واتفاق المعنيين، وإذا نصبته كان المنسوب مردوداً على الأول في معناه، وليس بمشاكل له في لفظه، فإذا حصل اتفاق اللفظ والمعنى كان أجود". (السيرافي، 2008، ج2، ص48).

ومثل هذه الأحكام التي نجد فيها معيار الأصل والفرع، والحمل على الظاهر، أو التقدير ضوابط في الإصدار يتجلى في باب العطف؛ فيصف سيبويه أنّ الرفع أجود وأكثر في قولهم: ما أنت وزيدٌ، وأنّ الجرّ في قولك: ما شأنُ عبدِ الله وزيدٍ، أحسن وأجود، ويعلّل ذلك بقوله: "كأنّه قال: ما شأنُ عبدِ الله وشأنُ زيدٍ، ومَنْ نصب في: ما أنت وزيداً أيضاً، قال: ما لزيدٍ وأخاه، كأنّه قال: ما لزيدٍ وأخاه، كأنّه قال: ما كان شأنُ زيدٍ وأخاه؛ لأنّه يقع في هذا المعنى ههنا، فكأنّه قد كان تكلم به" (السيرافي، 2008، ج1، ص309)

وثمة معيار آخر للجودة يستند إليه سيبويه في الحكم بالأجود وهو معيار المعنى والدلالة، ففي قول الشاعر:

يَشْكُو إِلَيَّ جَمَلِي طَوْلَ السُّرَى ... صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مُبْتَلَى

ينصّ سيبويه على أنّ النصب أكثر وأجود (فصبراً جميلاً)؛ لأنّه يأمره بالصبر؛ فالمقام مقام طلب ودعاء، وليس إخباراً (سيبويه، 1984، ج1، ص321). ولكنّ الرفع له وجه ونظائر من الاستعمالات كما في قوله تعالى: (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ) (يوسف:18). ونصّ سيبويه على الجودة في أمثلة مقاربة لهذا في استعمالات أخرى تستند إلى معيار الدلالة (سيبويه، 1984، ج2، ص136).

والكثرة في الاستعمال كانت من معايير سيبويه في أحكامه التفاضلية؛ فكثيراً ما نجد استعمالات لأحكام مركبة عنده، نحو (أجود وأكثر)، ومن ذلك على سبيل التمثيل ما حكم عليه سيبويه بالأجود في باب لا النافية، فهم يقولون: لا برأح، والنصب أجود وأكثر من الرفع؛ لأنك إذا قلت: لا غلام، فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة ليس" (سيبويه، 1984، ج2، ص304). فسيبويه يقرر كثرة لا النافية للجنس قياساً بـ (لا) العاملة عمل ليس. وهذا الاقتران بين الجودة والكثرة التي تعني الشبوع لها مظاهر أخرى عند سيبويه لا يتسع المقام هنا لذكرها في هذا البحث. (سيبويه، 1984، ج2، ص423، 454).

إنَّ ما حكم عليه سيبويه بالأجود في المسألة السابقة استناداً للكثرة يعود إلى أنَّ هذه الكثرة هي الأصل، وأنَّ الإبدال فرع وتطور، ولقد كان المبرّد أظهر في التعبير عن هذه القضية وهو يفرّد باباً لهذه القضية، عنوانه: (هَذَا بَابُ مَا تَقَلَّبَ فِيهِ السَّيْنُ صَادِئاً وَتَرَكَهَا عَلَى لَفْظِهَا أَجُوداً)، ويعلل الإبقاء على الأصل بقوله: "وَذَلِكَ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ، وَإِنَّمَا تَقَلَّبَ لِلتَّقْرِيبِ مِمَّا بَعْدَهَا، فَإِذَا لَقِيَهَا حَرْفٌ مِنَ الْحُرُوفِ الْمُسْتَعْلِيَةِ قَلَبْتَ مَعَهُ؛ لِيَكُونَ تَنَاوُلَهُمَا مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ" (المبرّد، 1967، ج1، ص225)

وثمة مواضع بالحكم أجود راعى فيها سيبويه المقام الأنسب للأداء اللغويّ، ففي مسألة الوقف على الاسم المنقوص يبيّن سيبويه أنَّ الوقف عليه بغير تنوين أجود، يقول: "وحدثنا أبو الخطاب ويونس أنَّ بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا رامي وغازي وعمي، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين؛ لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستتقال. فإذا لم يكن في موضع تنوين فإنَّ البيان أجود في الوقف" (سيبويه، 1984، ج4، ص183)، وهذه مسألة أشرنا لها سابقاً.

وللسمع نصيب في معايير بناء الحكم (أجود) عند سيبويه، ففي مسألة الصّرف والمنع من الصّرف يقرر سيبويه أنَّ حقّ لفظ (دابق) الصّرف والتذكير فيه أجود. ويستند إلى قول غيلان: (ودابِقٌ وأيْنٌ مني دابِقٌ)، ومع ذلك ينصّ على أنّه قد يؤنّث فلا يصرف. وكذلك لفظ (منى)، الصّرف والتذكير فيه أجود، وينصّ سيبويه أيضاً على أنّه قد يؤنّث ولا تصرفه (سيبويه، 1984، ج3، ص243). وقد أشارت خديجة الحديثي إلى صلة الأحكام التقويمية بالأحكام النحوية، وإلى عامل السمع والقياس في إصدار الحكم التقويميّ، مثل: الحسن والأحسن والجيد والأجود، والأعرب، وهو الخيار، وهو القياس، وغير ذلك، (الحديثي، 1974، ص289)

إنَّ الذي يمكن أن نخلص إليه في ما أتاح به المقام من عرض لمسائل لغويّة بدا فيها حكم الأجود عند سيبويه، أنَّ معيار الشيوخ والكثرة المستند إلى السمع، ومعيار الأصل والفرع، والقياس والاطراد، واتفاق اللفظ والمعنى، وصحة المعنى وظهوره، ومراعاة صحة البنية اللغويّة للفظ أو دقة التكوين القواعدي للبنية التركيبية، والحمل على الظاهر، كلّ هذه العناصر كانت تشكل ضوابط ارتكز عليها سيبويه في بناء أحكامه التفاضليّة بين الاستعمالات والحكم عليها، وهو يمايز بين استعمالين أو أكثر ويعطي لواحد منها ميزة، ويحكم له بالأجود قياساً بغيره من الاستعمالات التي يتيحها النظام النحويّ للعربيّة.

وهذه المفاضلة بين الاستعمالات أو الأوجه المتاحة منها كانت تقوم على معيار يعلّل به الحكم في الغالب، وقد بدا أنَّ ما حكم له بالأجود ذو منزلة وميزة أعلى الجيد في الاستعمالات اللغويّة، وقد يكون الأجود قطباً معاكساً في الأحكام؛ فيقابل ما حكم عليه

بالضعيف أو القبيح أو غير ذلك من المصطلحات التّقيميّة، وكلّ هذا يعني أنّ المفاضلة هي منهج في التّقييم، كما أنّ النظر إلى اللغة على أنّها مستويات من الأداء والفصاحة والصّحة اللغويّة فكرة رسخت في التراث النّحويّ منذ مرحلة باكرة.

لقد برز جلياً أثر سيويه في الدرس اللغويّ القديم في ترسيخ منهج التّقييم اللغويّ، وإشاعة حكم الأجود على الاستعمالات اللغويّة، وتجلّى هذا الأثر في ورود حكم الأجود عند المبرّد في كتابه المقضب في (58) ثمانية وخمسين موضعاً، ووروده عند ابن السّراج في كتابه الأصول في النحو في (40) أربعين موضعاً، ووروده في كتاب الانتصار لابن ولّاد في (11) أحد عشر موضعاً، وجاء في (شرح كتاب سيويه) للسّيرافي في (125) موضعاً، وفي كتاب التعليقة لأبي علي الفارسي في (10) عشرة مواضع، وعند التعمّق في تحليل كثير من هذه المواضع يجد الباحث أنّها جاءت موافقة لما نصّ عليه سيويه في قسم كبير منها، لا سيما في الكتب التي شرحت كتاب سيويه.

الخاتمة:

- خلص البحث إلى بيان مفهوم حكم الأجود في اللغة والاصطلاح، فالأجود حكم تقويميّ تفضليّ يقوم على التمايز بين الاستعمالات اللغويّة التي يتوافر فيها قدر من الصّحة اللغويّة، على وفق المعايير التي استخلصها العلماء من استقراء لغة العرب التي يحتجّ بها. وقد تكون المفاضلة بحكم الأجود بين استعمالين: أحدهما حكم عليه بحكم مردود نحو ضعيف وقبيح وردّي، والثاني حكم له بالأجود والأجود.
- يستند حكم الأجود إلى قضية المستويات والموازنة بينها في الأداء اللغويّ، وقد أشار إليها العلماء بطرائق متنوعة، وهم يصدرون أحكاماً على الاستعمالات، ويقيّمون صحتها وفصاحتها أو ضعفها وبعدها عن القياس، وهذا الحكم يدلّ على وعي العلماء بهذه المستويات، والحكم عليها وفق ما يهتدون إليه من ضوابط وانطباعات.
- بيّن البحث نشأة حكم الأجود قبل سيويه وتطوّره عنده، وكشف بعض مظاهر إصداره قبل سيويه عند بعض العلماء مثل يونس والخليل رحمهما الله، وبيّن أنّ حكم الأجود نشأ باكراً مع بقية الأحكام الأخرى قبل سيويه.
- كشف البحث أنّ سيويه هو من أرسى دعائم منهج إصدار الأحكام التّقيميّة على الاستعمالات اللغويّة وتنوّعاتها، مسبقاً بمظاهر من النقد عن الخليل في هذا المجال؛ لتكون الأحكام بعد ذلك ظاهرة في الفكر النّحويّ العربيّ.

- تنوعت مظاهر الحكم بالأجود على البنى اللغوية لدى سيبويه في مجال بنية اللفظ، وفي مجال البنى التركيبية، وكانت الأغلبية من البنى التي حكم عليها سيبويه بالأجود تقوم على الموازنة بين استعمالات مقبولة وجيدة، غير أنّ أحدها أجود من الآخر، في حين أنّ الموازنة بين استعمالات مردودة أو ضعيفة واستعمالات جيدة كان أقل ظهوراً في المسائل التي حكم عليها سيبويه بالأجود.
- بيّن البحث أبرز ضوابط سيبويه في إصدار حكم الأجود على المسائل اللغوية، وتتمثّل في معيار الشيوخ والكثرة، والأصل والفرع، والقياس والاطراد، واتفاق اللفظ والمعنى أو تشاكلهما، وصحة المعنى والدلالة، والبعد عن اللبس، وكانت مراعاة صحة البنية اللغوية للفظ، وتحقيق القواعدية للبنى التركيبية حاضرة في هذه الضوابط.
- كشف البحث نسبية الأحكام وإطلاقها، سواء من حيث شيوع الأحكام نفسها وتفاوتها عند العالم نفسه من حيث العدد، أم من حيث تفاوت العلماء في الحكم على الاستعمال اللغويّ نفسه، فرأينا أنّ بعض ما عدّه سيبويه أجود في بعض الاستعمالات، لم يلق قبولاً من المبرّد الذي رأى وجهاً آخر في الاستعمال نفسه الذي حكم عليه سيبويه.
- كشف البحث أثر سيبويه في الدرس اللغويّ القديم في ترسيخ منهج التقويم اللغويّ، وشيوع حكم الأجود على الاستعمالات اللغوية، كما هي الحال عند المبرّد في كتابه المقتضب، وابن السّراج في كتابه الأصول والسيرافي في كتابه (شرح كتاب سيبويه) وغيرها.
- يحمل البحث توصية بإعداد دراسة معمّقة في رسالة جامعية أو أكثر للأحكام التّقويمية والمفاضلة بينها في الفكر النّحويّ، للوقوف على أبعاد هذه المفاضلة في الدرس اللغويّ، وبيان ضوابط المفاضلة والمواضع في الأحكام وربطها بالبحث اللساني المعاصر وبخاصة علم اللغة الاجتماعيّ، وإعداد دراسات مقارنة بين الأحكام المترادفة مثل الأحسن والأجود والأولى والأفضل والأقيس وغيرها؛ للوقوف على الحدود الدقيقة لها، وبيان مدى توافقها أو اختلافها في استعمالات النّحاة.

قائمة المصادر والمراجع:

- الإبراهيمي، رعد (2021) إبرام الحكم التحوي عند سيبويه، [رسالة ماجستير، جامعة الإسراء].
- الأنباري، أبو البركات (1957). الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو (تقديم وتحقيق سعيد الأفعاني). مطبعة الجامعة السورية.
- بابتي، عزيزة (1992) المعجم المفصل في النحو العربي. دار الكتب العلمية.
- الباهلي، أحمد (1982). ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب (تحقيق عبد القدوس أبو صالح). مؤسسة الإيمان.
- البكاء، محمد (1989). منهج كتاب سيبويه في التّقييم التّحوي. دار الشؤون الثقافية العامة.
- التهانوي، محمد (1996). كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (تحقيق علي دحروج). مكتبة لبنان ناشرون.
- جدامي، عبد المنعم (2016). المستشرقون والتراث التحوي. دار كنوز المعرفة.
- الجرجاني، علي (1983). التعريفات (تحقيق محمد صديق المنشاوي). دار الفضيلة.
- جرير، أبو حَزْرَةَ (2009). ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب (تحقيق نعمان محمد أمين طه، ط3). دار المعارف.
- الجمحي، محمد (1998). طبقات فحول الشعراء (تحقيق محمود محمد شاكر). دار المدني.
- الحديثي، خديجة (1974). الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه. جامعة الكويت.
- الحديثي، خديجة (2001). المدارس التحوية (ط3). دار الأمل.
- الحسن، أحمد (2014). الضوابط التداولية في مقبولية التركيب التحوي. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 11(2)، 245-285. <https://doi.org/10.12816/0017402>
- الحلواني، محمد خير (1979). المفصل في تاريخ النحو العربي. مؤسسة الرسالة.
- الحמידاوي، نزار (2011). الأحكام التقييمية في النحو العربي. دار الكتب العلمية.
- ابن دُرسْتَوَيْه، عبد الله (1998) تصحيح الفصح وشرحه (تحقيق محمد بدوي المختون). المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- الراجحي، حنان (2013). الأحكام المعيارية في التععيد التحوي بين ابن جني وابن هشام دراسة نظرية تطبيقية (حكم الزّاجح إنموذجاً). مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 10(1)، 189-201. <https://doi.org/10.36394/jhss/10/1/6>
- الرّماني، علي (1998). شرح كتاب سيبويه (جزء من الكتاب من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) [رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية].
- الريامي، محمود (2017) المصطلحات التقييمية في النظرية التحوية. دار كنوز المعرفة.
- الزبيدي، محمد (1984). طبقات التّحويين واللغويين (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2). دار المعارف.
- الزبيدي، مرتضى (1965). تاج العروس من جواهر القاموس. دار الهداية.
- السامرائي، صباح (2012). الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي. دار مدلاوي.
- ابن السراج، محمد (1996) الأصول في النحو (تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط3) مؤسسة الرسالة.

- السراحين، سلامة (2014). أحكام التّقويم اللغويّ في القراءات القرآنيّة [رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة].
- سليمان، رعد (2022). الأُجود نحوياً في كتاب سيويه. مجلّة آداب الفراهيدي، 14 (51)، ص 18-31.
- سيويه، عمرو (1988). الكتاب (تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3). مكتبة الخانجي. <https://doi.org/10.51990/jaa.14.51.4.2>
- السيرافي، الحسن (2008). شرح كتاب سيويه (تحقيق أحمد حسن مهدي). دار الكتب العلمية.
- السيوطي، جلال الدين (1989) الاقتراح في أصول النّحو وجدله. دار القلم.
- الشاطبي، إبراهيم (2007) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) (تحقيق عبد الرحمن العثيمين وآخرين). معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمر القرى.
- عبير، خليف (2021). أثر الذوقية في النظر النّحويّ. مجلّة الجامعة العراقية، 2 (52)، ص 242-251.
- عجيل، صالح (2014). الفِراؤ اللّغويّ في كِتَابِ سيويه - دِرَاسَةٌ في استقرائه واصطلاحه وعلله، مجلّة الجامعة العراقية، (16)، ص 268-293.
- العطاي، لبنى (2010) المفاضلة بين اللغات في كتاب سيويه [رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية].
- عوني، عمر (2008). الذوق اللغويّ وأثره في اللغة. مجلّة كلية التربية الأساسيّة، 7(4)، ص 154-172.
- ابن فارس، أحمد (1997). الصاحي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها. منشورات محمد علي بيضون.
- الفراهيدي، الخليل (2007). كتاب العين (تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي). مكتبة ودار الهلال.
- الفقراء، سيف الدين (2015). من مظاهر الحكم بالغلط عند المبرد في كتابه (المقتضب). مجلّة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 12(2) ص 27-45.
- القرطبي، محمد (1964). الجامع لأحكام القرآن (تحقيق أحمد البردوني، ط2). دار الكتب المصرية.
- ابن القطاع (1999). أبنية الأسماء والأفعال (تحقيق أحمد محمد عبد الدايم). دار الكتب والوثائق القومية.
- الكفوي، أيوب (1998). الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة (تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري). مؤسسة الرسالة.
- اللبدي، محمد (1985). معجم المصطلحات النّحوية والصرفية. مؤسسة الرسالة ودار الفرقان.
- المبرّد، محمد (1994). المقتضب (تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة). عالم الكتب.
- المصاروة، جزاء (2015). الاستعمال اللغويّ القبيح دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيويه. المجلّة العربيّة للعلوم الإنسانية، (25)، ص 110-121. <https://doi.org/10.12816/0019889>
- المصاروة، جزاء (2015). المستوى الثّاني من مستويات الاستعمال اللغويّ عند سيويه. مجلّة دراسات سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 42 (1)، ص 199-210.
- مطلوب، أحمد (2001) معجم مصطلحات النقد العربي القديم . مكتبة لبنان ناشرون.
- المعموري، حسن (2015) نقد الوجه النّحوي في إعراب القرآن الكريم. مجلّة كلية التربية الأساسيّة للعلوم التربوية والإنسانية، (23).

ابن منظور، جمال (1994) لسان العرب (ط3). دار صادر.
هبشان، حسن (2016). المفاضلة والترجيح بين القراءات. مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، (12)،
312-352.

ياقوت، محمود (2018). التراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب لسيويه (ط2). دار المعرفة الجامعية.
يعقوب، إميل وعاصي، ميشال (1987). المعجم المفصل في اللغة والأدب. دار العلم للملايين.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanized Arabic References:

al-'ibrāhīmiya ra'dun ('ibrāmu alḥukmi al-naḥwī 'inda sībawayhi [risālatu miājastyr jāmi'atu
al-'isrā'i

al'anbāriyu 'abū albarakāti (1957). al'ighrābu fī jadali al'irābi walum'i al'adilati fī uṣūli al-naḥwi
(taqdimu wataḥqīqi sa'īdi al'ifaghini maṭba'atu aljāmi'ati al-sūriyati

bābty 'azīza (1992) almu'jamu al-mufaṣṣalu fī al-naḥwi al-'arabī dāru al-kutubi al-'ilmiyati

albāhiliyu 'aḥmadu (1982). dīūānu dhī al-rumati sharḥu 'abī naṣrin albāhili riwāyatu tha'labin
(taḥqīqu 'abdi alqudūsi 'abū ṣāliḥin mu'usasatu al'imāni

al-bakā'u muḥamadin (1989). manhajun kitābi sībawayhi fī al-taqwīmi al-naḥwī dāru al-shu'ūni
al-thaqāfiyati al-'āmati

al-tahānawiyu muḥamadun (1996). kashāfi aṣṭilāḥāti alfunūni wa-l-'ulūmi (taḥqīqu 'alī dahrūjin
maktabatu lubnāna nāshirūna

judāmiyun 'abdu almun'imi (2016). al-mustashriqūna wa-l-turāthu al-naḥwiyyu dāru kunūzi
alma'rifati

al-jurjāniyu 'aliyun (1983). al-ta'rīfāti (taḥqīqu muḥamadi ṣadiqi al-minshāwī dāru al-faḍīlāti

jarīrun 'abū ḥazrata (2009). dīūānu jarīrin bisharḥi muḥamadi bni ḥabībin (taḥqīqu nu'māna
muḥamadin 'amīnin ṭh ṭ dāru alma'ārifi

aljumaḥiyu muḥamadin (1998). ṭabaqātu fuḥūli al-shu'arā'i (taḥqīqu maḥmūdi muḥamadi
shākirin dāru almadanī

alḥadīthiyu khadijatu (1974). al-shāhidu wa'uṣūlu al-naḥwi fī kitābi sībawayhi jāmi'atu alkū'ayti

alḥadīthiyu khadijatu (2001). almadārisu al-naḥwiyyati (ط3). dāri al'amali

alḥasanu 'aḥmada (2014). al-ḍawābiṭu al-tadāwuliyatu fī maqbūliyyati al-tarkībi al-naḥwī
mijalatu jāmi'ati al-shāriqati lil-'ulūmi al'insāniyyati wa-l-iājtimā'iyyati 11(2)، 245-285. <https://doi.org/10.12816/0017402>

al-ḥalwāniyu muḥamadun khayrin (1979). al-mufaṣṣalu fī tārikhi al-naḥwi al-'arabī mu'usasatu
al-risālati

- al-ḥumaydāwiyu nizārun (2011). al-'āḥkāmu al-taqwīmiyatu fi al-naḥwi al-'arabī dāru al-kutubi al-'ilmiyati
- abnu durustawayhi 'abdi al-lahi (1998) taṣḥīḥu al-faṣīḥi washarḥuhu (taḥqīqu muḥamadi bidawīn al-makhtūni al-majlisu al-'ā'lā lil-shu'ūni al-'islāmiyati
- al-rājhy ḥanān (2013). al'ahkamu almi'yariyatu fi al-taqīdi al-naḥwī bayna abni jinī wābni hishāmin dirāsātun naẓariyatun taṭbīqiyatun (ḥukmu al-rājhi 'inmūdḥajan mijalatu jāmi'ati al-shāriqati lil-'ulūmi al'insāniyati wa-l-iājtīmā'iyati 10(1), 189-201. <https://doi.org/10.36394/jhss/10/1/6>
- al-rumāniyu 'aliyun (1998). sharḥu kitābi sībawayhi (juz'un min alkitābi min bābi al-nudbati 'ilā nihāyati bābi al'af'ali [risālatu dukutwarāh jāmi'atu al'imāmi muḥamadi bni su'ūdin al'islāmiyati
- al-rīāmiyu maḥmūdun (2017) al-muṣṭalaḥāti al-taqyīmiya fi al-naẓariyati al-naḥwiyyati dāru kunūzi al-ma'rifati
- al-zubaydiyu muḥamadun (1984). ṭabaqātu al-naḥwīna wa-l-lughawīna (taḥqīqu muḥamadīn 'abū alfaḍli 'ibrāhīmu ṭ dāru alma'ārifi
- al-zubaydiyu murtaḍā (1965). tāju al'arūsi min jawāhiri alqāmūsi dāru alhidāyati
- al-sāmari'iyyu ṣabāḥu (2012). al-'āḥkāmu al-naw'iyatu wa-l-kamiyatu fi al-naḥwi al'arabī dāru midlāwīn
- abnu al-sarājī muḥamadun (1996) al-'uṣūlu fi al-naḥwi (taḥqīqu 'abdi al-ḥusayni al-fatli ṭamu'uwasasati al-risālati
- al-sarāḥīna salāmata (2014). 'ahkamu al-taqwīmi al-lughawī fi al-qirā'āti al-qur'āniyati [risālatu dukatwarāh jāmi'atu mu'utata
- sulaymānu ra'dun (2022). al'ajwadu naḥwīā fi kitābi sībawayhi majalatu ādābi alfarāhīdī 14 (51), 18-31.
- sībawayhi 'amrw (1988). alkitābu (taḥqīqu 'abdi al-salāmi muḥamadi hārūna ṭ maktabatu alkhānijī <https://doi.org/10.51990/jaa.14.51.4.2>
- al-sīrāfiyu alḥasani (2008). sharḥu kitābi sībawayhi (taḥqīqu 'ahmada ḥasanin maḥdalī dāru alkitubi al'ilmīyati
- al-suyūṭīy jalālu al-dīni (1989) aliāqtirāḥu fi uṣūli al-naḥwī wajadalīhi dāru alqalami
- al-shāṭībiyu 'ibrāhīmu (2007) almaqāṣidu al-shāfiyatu fi sharḥi alkhulāṣati alkāfiyati (sharḥi 'alfiyati abni mālikin (taḥqīqu 'abdi al-raḥmani al'athyumyīn wa'ākharīna ma'hadu albuḥūthi al'ilmīyati wa'ihyā'i al-turāthi al'islāmī bijāmi'ati umi alqurā

- 'abīrun khulayfun (2021). 'atharu al-dhawqiyati fi al-naẓari al-naḥwī mijalatu aljāmi'ati al'irāqiyati 2 (52)، ڤا-
- 'ujaylun ṣāliḥin (2014). alfirāru al-lughawiyu fi kitābi sībawayhi - dirāsaton fi astiqrā'ihi wāṣṭilāḥihi wa'ilalihi mijalatu aljāmi'ati al'irāqiyati (16)، ڤا-
- al-'atābiyu lubnā (2010) al-mufaḍalatu bayna al-lughāti fi kitābi sībawayhi [رسالة] miājastyr aljāmi'ati al-hāshimiyatu
- 'awnī 'umara (2008). al-dhawqu al-lughawiyu wa'atharuhu fi al-lughati mijalatu kuliyati al-tarbiyati al-'āsāsiyati 7(4)، ڤا-
- abnu fārisin 'aḥmadu (1997). al-ṣāḥibiyu fi fiqhi al-lughati al'arabiyati wamasā'ilihā wasunani al'arabi fi kalāmiḥā manshūrātu muḥamad 'alī bīḍiwna
- alfarāḥīdiyu al-khalīlu (2007). kitābu al'ayni (taḥqīqu maḥdīn almakhzūmī wa'ibrāḥīma al-sāmari'i maktabatu wadāri alhilāli
- alfuqarā'i sayfu al-dīni (2015). min mazāhiri alḥukmi bi-l-ghalaṭi 'inda almubaridi fi kitābihi (almuqtaḍabi). mijalatu jāmi'ati al-shāriqati lil-'ulūmi al'insāniyati wa-l-iājtimā'iyati 12(2) ڤا-
- alqurṭubiyu muḥamadun (1964). aljāmi'u li'aḥkāmi alqur'āni (taḥqīqu 'aḥmada albardūni ṭ dāru al-kutubi almiṣriyati
- abnu alqaṭā'i (1999). 'abniyati al-'āsmā'i wa-l-'āf'āli (taḥqīqu 'aḥmada muḥamadīn 'abdi al-dāyimi dāru al-kutubi wa-l-wathā'iḳi al-qawmiyati
- alkafawiyu 'ayūbu (1998). alkulīāti mu'jamun fi almuṣṭalahāti wa-l-furūḳi al-lughawiyati (taḥqīqu 'adnāna darwīsh wamuḥamadi almiṣri mu'wasasatu al-risālati
- al-labadiyu muḥamadīn (1985). mu'jama almuṣṭalahāti al-naḥwiyyati wa-l-ṣarfīyati mu'wasasatu al-risālati wadāru alfurqāni
- almubaridu muḥamadīn (1994). almuqtaḍabu (taḥqīqu muḥamadi 'abdi alkhāliḳi 'aḍimata 'ālimu al-kutubi
- almaṣārū'a jazā'un (2015). aliāsti'mālu al-lughawiyu alqabīḥu dirāsaton fi aliāṣṭilāḥi wa-l-iāsti'māli 'inda sībawayhi almajalatu al'arabiyatu lil-'ulūmi al'insāniyati (25)، ڤا- <https://doi.org/10.12816/0019889>
- almaṣārūtu jazā'u (2015). almustawā al-thānī min mustawayāti aliāsti'māli al-lughawī 'inda sībawayhi mijalatu dirāsati silsilati al-'ulūmi al'insāniyati wa-l-iājtimā'iyati 42 (1)، ڤا-
- maṭlūbun 'aḥmada (2001) mu'jamu muṣṭalahāti al-naqdi al'arabi alqadīmi maktabatu lubnāna nāshirūna
- alma'mūriyu ḥasanun (2015) naqdu alwajhi al-naḥwī fi 'irābi alqur'āni alkarīmi mijalatu kuliyati al-tarbiyati al-'āsāsiyati lil-'ulūmi al-tarbawiyati wa-l-'insāniyati (23).

abnu manzūrin jamālun (1994) lisānu al-'arabi (ط3). dāru ṣādirin

habshānu ḥasanin (2016). almufāḍalatu wa-l-tarjīḥu bayna alqirā'āti mijalatu albuḥūthi al'ilmīyati wa-l-dirāsāti al'islāmīyati (12)، 312-352.

yāqūtu maḥmūdīn (2018). al-tarākību ghayru al-ṣaḥīḥati naḥwīā fi al-kitābi lisībawayhi (ط2).
dāru alma'rīfati aljāmi'iyati

ya'qūbu 'īmyal wa'āṣī muyshā'ul (1987). almu'jamu almufaṣālu fi al-lughati wa-l-'ādabi dāru
al'īlmi lil-malāyīni

Comparison between linguistic uses based on the best quality judgement in Sibawayh's speech and its impact on the ancient Arabic linguistic studies

Saif Al-Dien Al-Fugara⁽¹⁾

Sarah Abdel Majeed Al-Zubaidi⁽²⁾

Abstract:

The research studies one of the evaluative judgements in Arabic grammar, which are the finest judgements according to Sibawayh. Evaluative judgments are among the prominent features of grammatical theory, varying between acceptance, rejection, and criticism in linguistic studies. These judgments are common in Sibawayh's book, which laid the foundations for this approach to linguistic theory. The research problem arises from the lack of a specific study addressing the topic of comparison in evaluative judgments. Most of what has been written on this subject has been part of broader studies on evaluative judgments and their terminology, or on linguistic criticism in Arabic. The research adopts a descriptive-analytical method by exploring the aspects of comparison with the finest evaluative judgements. It classifies the linguistic uses associated with it according to Sibawayh, analyzes them, reveals their rules and standards, and explains their aspects. The research seeks to highlight the comparison between evaluative judgments according to Sibawayh, define the concept of 'the finest' both linguistically and terminologically, trace the development of this judgment up to the time of Sibawayh, and extract the criteria for comparison in this judgment in Sibawayh's book. The importance of the research lies in studying the phenomenon of comparison between linguistic uses in morphological and grammatical structures according to Sibawayh, demonstrating the criteria for issuing this judgment. The research also aims to establish the term and explain the conditions of its initial development in grammatical studies.

Keywords: differentiation, the finest, linguistic evaluation, Sibawayh, Linguist criticism.

(1) College of Arts, Humanities and Social Sciences - University of Sharjah (Sharjah – U.A.E.)

salfuqara@sharjah.ac.ae

(2) College of Arts, Humanities and Social Sciences - University of Sharjah (Sharjah – U.A.E.)